الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا : التحديات و السيناريوهات المستقبلية

Global Health security After the Spread of Coronavirus: Challenges and future scenarios

عقابي خميسة *

جامعة الحاج لخضر ، باتنة 1، الجزائر . pop.samira@ymail.com

تاريخ الإرسال: 2020/10/13 **تاريخ القبول: 2020/11/06**

ملخص:

بعد أن تحول فيروس كورونا - كوفيد 19 - إلى جائحة عالمية وانعكس سلبا على الأمن الصحي العالمي، بدأ في فرض تحديات وجودية خاصة في ظل زيادة عدد الإصابات و الوفيات ، وبالتالي أصبح العالم أمام حرب عالمية جديدة من حيث حجم الخسائر البشرية و المادية ، وبات العالم أمام تحدي وجودي مع تصاعد حدة الأزمة الإنسانية والاقتصادية الحادة ، وبناءا على ذلك فان جميع الدول ملزمة بإعادة النظر في السياسات الصحية المتبعة مستقبلا ووضع استراتيجيات للتعامل مع الأوبئة لضمان أمنها القومي و حفاظا على الأمن الصحي العالمي .

الكلمات المفتاحي: الأمن الصحي العالمي؛ فيروس كورونا - كوفيد 19- ؛ الفيروسات العابرة للحدود؛ إدارة الأوبئة .

Abstract :

After the Coronavirus -Covid-19- has turned into a global pandemic and negatively affected global health security, it began to impose existential challenges, especially in light of the increasing number of cases and deaths. Thus, the world has been facing a new world war in terms of human and material losses, in addition to existential challenges, as the acute humanitarian and economic crisis escalates.

Accordingly, all Countries have been obliged to review future health policies and develop strategies to deal with epidemics to ensure their national security and to preserve global health security.

Keywords: *Global Health Security; Coronavirus Covid -19 - ; Transboundary Viruses ; Epidemic Management.*

* المؤلف المراسل

مقدمـــــة

أضحى العالم قرية صغيرة في ظل العولمة و أصبحت القضايا الصحية و ما تعلق بها من أمراض وبائية مشكلة أمنية بالنظر لآثارها و أصبحت من أبرز الانشغالات الجيوسياسية، حيث فرضت هذه القضايا نفسها على مختلف أجندات الفاعلين على الصعيدين الوطني و الدولي.

ظهرت العديد من الأمراض منها ما هو قديم و منها ما هو جديد، تتسم بسرعة الانتشار حيث أصبحت لا تعرف الحدود الجغرافية و السياسية جعلت منها قضايا عالمية تحتاج إلى اهتمام صحي من كل أطراف المجتمع الدولي ، لعل من أبرز الأمثلة على ذلك فيروس كورونا –كوفيد19- الذي ظهر في الصين في منتصف ديسمبر 2019 مما أثار موجة من الهلع الدولي بعد انتشاره عبر أنحاء العالم نظرا لانعكاساته الخطيرة على مختلف الأصعدة و تهديده للوجود البشري في ظل غياب الاستعدادات للتعامل معه.

لقد أصبح مفهوم الأمن الصحي من المفاهيم الشائعة منذ سنوات و ظهور دعوات من طرف منظمة الصحة العالمية لتبنيه و التأكيد على ضرورة وضع سياسات عالمية لتعزيزه و من جانب آخر توجد العديد من الدول و خاصة المتقدمة منها أدرجت الجوانب الصحية ضمن سياستها للأمن القومي خاصة مع تزايد انتشار الأوبئة ، و بالتالي يمكن بلورة التساؤل التالي :

ماهي التحديات التي تواجه الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا - كوفيد19- و ماهي آفاقه المستقبلية؟ و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :

- ما مفهوم الأمن الصحي العالمي ؟
- ما هي تهديدات فيروس كورونا – كوفيد 19 –للأمن الصحي العالمي ؟
- كيف واجهت دول العالم فيروس كورونا –كوفيد 19 - ؟
- هل سيتم تحقيق الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا –كوفيد 19 - ؟

و للإجابة عن الإشكالية نضع الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: كلما تضافرت الجهود الدولية لمواجهة و الاحتواء السريع لفيروس كورونا – كوفيد19- تحقق الأمن الصحي العالمي.

الفرضية الثانية: تحقيق الأمن الصحي العالمي بعد فيروس كورونا مرهون بإعادة النظر في برامج الرعاية الصحية و الاجتماعية و إعادة تعزيز دولة الدولة و التعاون بين المنظمات الدولية و الإقليمية و الوطنية لإدارة الأزمة.

وللإجابة عن الإشكالية نضع الخطة التالية :

المحور الأول: ابتمولوجيا الأمن الصحي العالمي .

المحور الثاني: تهديدات فيروس كورونا - كوفيد19 - العابر للحدود للأمن الصحي العالمي .

المحور الثالث: إدارة الأخطار المهددة للأمن الصحي العالمي: من مسؤولية الدول إلى إشراك الفواعل غير الدولاتية .

المحور الرابع: السيناريوهات المستقبلية للأمن الصحي العالمي بعد فيروس كورونا – كوفيد 19 –

اتبعنا عند تحليل هذه العناصر المنهج الوصفي لوصف المشهد الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا، وكذا المنهج الاستشرافي عند وضع السيناريوهات المحتملة للأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا -كوفيد 19 - .

المحور الأول : ابتمولوجيا الأمن الصحي العالمي:

نتيجة تزايد حجم التبادلات بين الشعوب و الأفراد مع تراجع الحدود و فتح المجال لحرية تنقل الأفراد و ظهور الاعتماد المتبادل القائم على مجموعة من التفاعلات ما فرض على المجتمع الدولي تضافر الجهود لمواجهة المشكلات الصحية و تفادي أخطارها.

أولا : الأمن الصحي في إطار الأمن الموسع:

جل نتائج الأمراض المعدية وبعض الشؤون الصحية بدأت تعتبر تهديدات ليس فقط للأمن الوطني بل حتى للأمن العالمي عندما تحرك مفهوم الأمن الصحي نحو الأمن الصحي العالمي، و أول ظهور لهذا المصطلح في تقرير منظمة الصحة العالمية "الأمن الصحي العالمي: خطر الأوبئة و الاستجابة" ثم جاء مفصلا بعنوان: " مستقبل آمن للأمن الصحي العالمي في القرن 21 " ، وفقا للتقرير السابق فإن الأمن الصحي العالمي هو النشاطات المتطلبة و كذا التفاعلية و الاستباقية التي يمكنها التقليل من نتائج الأخطار التي تتعرض لها الصحة العامة للشعوب القاطنة في مناطق

جغرافية و الحدود الدولية، و من التهديدات للأمن الصحي العالمي التهديدات التي لها تأثير على الاقتصاد و الاستقرار السياسي، التجارة، السياحة، وصول السلع و الخدمات و إذا حدثت بصفة مكررة و مؤثرة على الاستقرار البشري[1].

الأمن الصحي العالمي يعني ضرورة خلو و سلامة كل دول العالم من كل الأمراض و الأخطار و الأوبئة التي تهدد الصحة العمومية العالمية [2] و هناك من يعرفه بأنه " التحرر النسبي من المرض و العدوى و الحماية من المرض و العجز و الموت الذي يمكن تلافيه، حيث يمكن الحفاظ على هذا الأمن في إحدى جزيئاته من خلال زيادة حجم الإنفاق في هذا المجال[3].

أول من اعتمد منهج تفكيك مفهوم الأمن إلى أبعاد و قطاعات هم "باري بوزان" "جونز"، " ليتل" في مؤلفهم الجماعي "منطق الفوضى" و في سياق توسيعهم لمفهوم الأمن يأخذ المؤلفون في الاعتبار العوامل غير العسكرية للأمن و توصلوا إلى تحديد خمس قطاعات للأمن و هي الأمن السياسي، الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي و أخيرا الأمن البيئي[4] غير أن الإسهام النظري الأبرز الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن بشكل عام فكرة الأمننة *securization* التي طرحها وايفر *Waover* في البداية، قدم من خلالها تفسيرا لعملية تصعيد القضايا و المسائل إلى مستوى التهديد الأمني حيث تعرف الأمننة بأنها العملية التي بموجبها يتم تقديم شيء ما على أنه تهديد وجود [5] ورغم ذلك تبقى تلك الإسهامات المتعلقة بالأمن الصحي محدودة و رهينة لمنطق الأمننة .

ثانيا : الأمن الصحي في إطار الأمن الإنساني:

أول استخدام للأمن الإنساني جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 بعنوان" الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني" بالرغم من أن العديد من المفوضيات و المجموعات الوطنية أصدرت تقارير حول الأمن الإنساني لكن كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأثير خاص، حيث يصف هذا التقرير الأمن الإنساني بعبارات أمن الأفراد و كذا أمن الدول و كذا تدعيم التنمية و هي إحدى المجالات لتعريف الأمن الإنساني[6] .

ينطلق مفهوم الأمن الإنساني من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد هو شرط أساسي للمجتمعات، و دون تحقيقه لن يتحقق الأمن القومي لأنه يعني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة

من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية، كما أنه يشمل أيضا المجالات السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية[7].

ركز مفهوم الإنساني على التحرر من الخوف و الوقاية من الحاجة حيث أن الأمن الإنساني يتخذ شكلين: الشكل الأول يتضمن التحرر من التهديدات المزمنة مثل الجوع، المرض، أما الشكل الثاني يتركز حول المقاطعة المفاجئة عن نمط الحياة اليومية[8]، حيث يشمل الأمن الإنساني سبع فئات هي الأمن السياسي (التمتع بالحقوق المدنية و الحريات العامة)، الأمن الاقتصادي (يعني غياب الفقر)، الأمن الغذائي (ضمان مصادر غذائية)، الأمن الصحي (ضمان الحماية ضد الأمراض)، الأمن البيئي (الوقاية من تقهقر البيئة)، الأمن الشخصي (الحماية الجسدية ضد التعذيب، الحروب العنف المحلي و جرائم تعاطي المخدرات)، الأمن الاجتماعي (بقاء الثقافات التقليدية و أمن المجموعات الأثنية [9].

أوردت لجنة الأمن الإنساني في تقريرها الصادر في 2003 أربعة قضايا صحية ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الأمن الإنساني في بعده الصحي و هي: [10]حجم عبء المرض في الحاضر و المستقبل.

- الحاجة الملحة التي يفرضها الشأن الصحي بضرورة التحرك السريع لمواجهة ما يتهدده.
- عمق و مدى تأثير الشأن الصحي على المجتمع.
- العوامل الخارجية التي يمكن لها أن تكون سببا أو مؤثرا على بعض الأمراض أو صحة الأفراد و الأماكن.

المحور الثاني: تهديدات فيروس كورونا كوفيد -19- العابر للحدود للأمن الصحي العالمي

نشير في البداية إلى أن الأمراض الجديدة التي ظهرت في الآونة الأخيرة و التي تتميز بشدة الأعداد وسهولة وسرعة الانتشار كلها عوامل زادت من خطورتها و تهديدها للأمن الصحي العالمي، وأصبحت تمثل الشغل الشاغل و التحدي الأكبر للمنظمات الدولية المعنية بمكافحتها و التصدي لها حيث أنه مثلا: مرض زيكا و فيروس كورونا المتسبب لمرض المتلازمة الرئوية الحادة (سارس)، الإيبولا و مرض إنفلونزا الطيور إضافة إلى بعض الأمراض التي ظهرت سابقا، و لا زالت تشكل خطرا كبيرا على الأمن الصحي العالمي مثل: الطاعون (في الصومال ثم إحصاء 73 حالة إصابة في سبتمبر 2017) الكوليرا،

شلل الأطفال، حمى الوادي المتصدع، الإيدز... كلها أمراض لا تفرق حدودا أو منطقة دون المناطق الأخرى نظرا للسرعة المذهلة للانتشار في أنحاء العالم[11].

إن انتشار الأمراض المعدية يمكن أن تكون مميتة أكثر من الحروب العالمية مثل الحرب العالمية الأولى، و هي الصراعات القاتلة في تاريخ البشرية بـ 20 مليون قتيل من المقاتلين و المدنيين و كذا الجائحة التي عرفتها إسبانيا عام 1918 التي قتلت أكثر من 50 مليون شخص [12] و الآن مع الانتشار السريع لفيروس كورونا في عدة بلدان فإن العالم يعيش بالفعل عصر الفيروسات العابرة للحدود، التي تتجاوز في خطورتها الجوانب الصحية و هذا ما عبر عنه بوضوح المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدوس أدهانوم جيبريسوس في 11 فيفري 2020.

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان و الإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد و خاصة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية و المتلازمة التنفسية الحادة (السارس)، و يسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض فيروس كورونا كوفيد -19-[13].

إن كورونا و الفيروسات العابرة للحدود و الأوبئة المتفشية بوجه عام باتت تشكل تهديدا للأمن و السلم الدوليين للاعتبارات التالية:

1- تزايد درجة الترابط و الاتصال بين دول العالم: خاصة مع تزايد وتيرة الهجرة و التجارة على الصعيد العالمي بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث تقوم شركات الطيران سنويا بنقل أكثر من 20 % من تعداد السكان في العالم مما يزيد من احتمالات انتقال الفيروسات المعدية على الصعيد العالمي، و من هذا المنطلق فإن انتقال الفيروسات و الأمراض المعدية بين القارات بات أمرا لا مفر منه، و ليس أدل على ذلك أنه بدأ في الانتشار الواسع في العديد من المناطق من بينها منطقة الشرق الأوسط، و هذا ما دفع تيد روس أدهانوم غيبر بيسوس مدير منظمة الصحة العالمية في 2020/01/21 إلى التحذير من تضاؤل فرص احتواء انتشار الفيروس، خاصة في الدول التي لا تمتلك قدرات صحية كبيرة تمكنها من الوقاية من هذا الفيروس ومنع انتشاره.

2- التداعيات السلبية على الاقتصاد الدولي: لا شك أن الانتشار السريع لفيروس كورونا أدى إلى تداعيات سلبية خطيرة ليس فقط على الاقتصاد الصيني و إنما على الاقتصاد الدولي بأسره خاصة أن سلاسل التوريد و التموين في العالم تتأثر بالطبع بظهور الأوبئة، إذ أن انتشار أي فيروس خطير في أي بقعة في العالم هو تهديد للمجتمع الإنساني بأكمله.

عند مقارنة الأزمة الاقتصادية المترتبة على فيروس كورونا (كوفيد -19) و عمقها و تأثيرها مع باقي الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في التاريخ الحديث فإن ما يقفز إلى الأذهان للوهلة الأولى هو مقارنتها بآخر أزمتين اقتصاديتين كبيرتين شهدهما العالم خلال المائة عام الماضية و هما الأزمة المالية العالمية في عام 2008 و أزمة الكساد الكبير التي اندلعت عام 1929 و استمرت حتى بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939.

و فيما يتعلق بحجم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن كل أزمة فإن الأزمة الراهنة و وفق العديد من التقديرات، يتوقع أن تتسبب في خسائر اقتصادية عالمية تقارب نحو 2.7 تريليون دولار كحد أدنى، و في هذا السياق توقع صندوق النقد الدولي أن يتخطى حجم الأزمة الاقتصادية الناتجة عن فيروس كورونا حجم الأزمة المالية العالمية عام 2008، و قد صرحت المديرة العامة للصندوق " كريستينا جورجيفا" بأنه " لم يحدث في تاريخ الصندوق أن رأينا الاقتصاد العالمي يصاب بمثل هذه الحالة من الشلل و نحن الآن في حالة ركود، إنه طريق أسوأ من الأزمة المالية العالمية". [14]

يضاف إلى ما سبق أن توقف حركة السياحة العالمية بعد حالة العزلة التي فرضها فيروس كورونا على الدول، سيحرم اقتصاديات العديد من الدول من الإيرادات السياحية، و سيحرم موازنات الدول من الرسوم التي كانت تحصلها من القطاع، و في الوقت نفسه فإن موازنات الدول ستحرم من نسبة كبيرة من الرسوم الجمركية على الصادرات و الواردات بعد التراجع الذي سببه الفيروس في التجارة العالمية[15].

3 - تهديد الأمن الاجتماعي للدول: لا تقتصر خطورة كورونا فقط على الجانب الصحي و إنما تمتد إلى الأمن الاجتماعي فالشائعات و حالة الذعر المصاحبة لهذا الفيروس لا شك لها تأثيرات سلبية على الأمن الاجتماعي للدول.

4 - تراجع الاستثمار العالمي في الإنفاق على الصحة العالمية: صحيح أن هناك العديد من دول العالم و خاصة المتقدمة تخصص جانبا من ميزانيتها لهذا الأمر في إطار سياستها الصحية الوقائية إلا أنه لا يوجد تعاون دولي مشترك في هذا الجانب باستثناء الخطوات التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية و من أبرز التحذيرات التي أطلقت ما تحدث به رئيس منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم و ذلك خلال القمة العالمية للحكومات 2018، إذ وصف العالم بأنه غير مستعد للتعامل مع أوبئة قد تنطلق من أي مكان و في أي وقت و هو لا يزال معرضا للخطر بسبب تلك الأوبئة و كشفت نتائج مشروع الأمن الصحي العالمي (*Global Health Security*) عن بيانات تؤكد ما ذهب إليه المسؤول الأممي، إذ أظهر تقرير نشره للمشروع في أول أكتوبر 2020 أن أكثر الدول حصلت على تقييم منخفض في المؤشرات المتعلقة بالقدرة على التعامل مع الكوارث البيولوجية، و أكدت نتائج التقييم أنه لا توجد دولة واحدة من أصل 195 دولة، استعدت تماما للتعامل مع الأوبئة و الجائحات و هو ما يشمل الدول ذات الدخل العالي[16].

5-التداعيات الجيوسياسية: لقد فرض الوباء و سرعة انتشاره على العالم عزلة داخلية و خارجية، حتى أن مهمة الجيوش الوطنية الأولى أصبحت محصورة في فرض الإقامة الجبرية على السكان داخل البيوت منعا للاحتكاك بهدف تقليل الإصابات بعد أن عجزت الطاقة الاستيعابية للقطاع الصحي عن استيعاب المصابين.

أدى انتشار فيروس "كوفيد 19" إلى توقيف العالم تقريبا و بالتالي يمكن اعتبار عام 2020 مرحلة الركود الجيوسياسي في ظل التحديات الصحية و العواقب الاقتصادية لفيروس كورونا المدمرة.

المحور الثالث : إدارة الأخطار المهددة للأمن الصحي العالمي : من مسؤولية الدول إلى إشراك الفواعل غير الدولاتية

عمدت الدول الكبرى إلى إنشاء هيئات و مؤسسات تضطلع بمهمة بناء مقاربة أمنية في مواجهة الأخطار الصحية العالمية و من أبرزها مبادرة الأمن الصحي العالمي (*GHSI*) المنشأة في نوفمبر 2001، بمشاركة وزراء حكومات و مفوضين و مسؤولي كل منظمة الصحة العالمية، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، المفوضية الأوروبية، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، و المكسيك، و قد

دعا الحاضرون إلى دعم التعاون في مجال جاهزيته و استجابة النظم الصحية العامة في مواجهة التهديد العالمي للإرهاب البيولوجي، الكيميائي و النووي ثم توسع تصور المبادرة للأمن الصحي العالمي ليشمل التهديدات الوبائية لبعض العناصر الممرضة مثل فيروس الأنفلونزا[17].

إن الأزمة الراهنة الناتجة عن انتشار فيروس كورونا أزمة عالمية شاملة، تمثل تحديا لجميع الدول، فكل دولة فهي ملزمة لمواجهتها ، و قد تكون مضطرة لفعل ذلك منفردة و إن كان هناك ما يستفاد به من الآخرين في مثل هذه الظروف فهو لن يتعدى استخلاص الدروس من نجاحهم أو فشلهم.

جرى تطبيق إجراءات الحجر الصحي بشكل واسع، و جرى تطبيق العزل من الدول و المدن بغية الحد من تفشي الوباء و أدى ذلك لتعطيل الفعاليات الاجتماعية و الثقافية و الفنية و الرياضية من الاختلاط و شلل قطاعات التعليم و النقل و السياحة و الصناعة و التجارة و الخدمات و إغلاق الحدود، و أدى إعلان الكثير من المصانع و المتاجر لانهيار قياسي في قيمة الأسهم و مؤشرات البورصة و تهاوي أسعار النفط بشكل مريع و ارتفاع مباشر في معدلات البطالة.

هناك حاجة لتوفير إمكانيات تقنية وطنية هائلة و تمويل ضخم لمواجهة الوباء و تداعياته الاقتصادية الاجتماعية الخطيرة، و قد سارعت الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة لرصد موازنات استثنائية لهذا الغرض، حيث أنشأت فرنسا صندوق خاص بقيمة 300 مليار يورو، منها 50 مليار لدعم الشركات الخاسرة و المتعثرة و أدى ذلك لارتفاع الدين العام للدولة فوق 100 بالمئة من الناتج القومي، كما خصص البنك المركزي الأوروبي 750 مليار يورو لمواجهة أعباء الدين العام و الخاص حتى نهاية العام، و على نفس المنوال نسجت أمريكا و دول أوروبا و كندا و الصين و مجموعة دول العشرين [18] في مواجهة الوباء ظهرت حالة من الضعف و التخبط و عدم التعاون الفعال في اتخاذ إجراءات سريعة في إدارة الأزمة من قبل المنظمات الدولية و الإقليمية و حتى الوطنية.

إن انتشار الفيروس بوتيرة سريعة التي جعلت منه جائحة حصدت آلاف الأشخاص عبر دول العالم دل ذلك على نقاط الضعف في أنظمة الإنذار المبكر بالأوبئة.

تعد أنظمة الإنذار المبكر الصحية بشكل عام هي أنظمة مراقبة تعتمد فعاليتها على تجميع المعلومات حول الأمراض و الفيروسات المحتمل تطورها لوضع الوباء و عرضها في التوقيت المناسب من أجل تحفيز التدخلات الصحية العاجلة من قبل أجهزة الصحة العامة، فهي أداة لدى جرس الإنذار[19]، لكن الاستجابة الدولية لفيروس كورونا – كوفيد 19- كشف عن مواطن القوة و الضعف في نظم الإنذار المبكر العالمية، فالبرغم من الجهود المبذولة إلا أن الأمر لم يكن كافيا، و من المبادرات العالمية لمواجهة فيروس كورونا نلخصها **في النقاط التالية**:[20]

1- الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات و مواجهتها:

تضم الشبكة اليوم أكثر من 250 مؤسسة تقنية و منظمة شريكة، و قد قامت الشبكة بإنشاء مركز للمعرفة بالفيروس المستجد، و ذلك برعاية مشتركة من جانب وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية الدولية و الوطنية و المؤسسات الأكاديمية و البحثية و العلمية، حيث يعد بمثابة منصة عامة للوصول إلى أفضل الموارد المتاحة لدعم المشاركة في الاستجابة العالمية لهذا الوباء .

2- المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض و مكافحتها (ECDC)

يقوم المركز برصد الأوبئة من خلال أنشطة الاستخبارات الوبائية، حيث يقدم تقييمات المخاطر لتوجيه الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و المفوضية الأوروبية لاتخاذ إجراءات الاستجابة المناسبة ، حيث ينشر تقارير يومية لانتشار وباء كورونا و تقييمات المخاطر لمواطني الاتحاد الأوروبي.

3- تحالف ابتكارات التأهب للأوبئة (CEPI)

هو تحالف مقره "أوسلو"، تأسس في عام 2017، حيث جاء استجابة لتفشي فيروس الإيبولا الكارثي في غرب إفريقيا، و يركز التحالف على تطوير اللقاحات للعدوى الناشئة، و قد نشأ التحالف لتمويل المجموعات الصناعية و الأكاديمية المهتمة بتطوير لقاحات لمواجهة الفيروسات المعدية .

4- منصة التأهب الأوروبي لمكافحة الأوبئة الناشئة (PREPARE)

مقرها بلجيكا، و هو برنامج شامل يضم سلسلة من منح المشاريع المقدمة من مبادرة الأدوية المبتكرة التابعة للاتحاد الأوروبي و قد عملت على العمل الاستباقي حيث زودت شبكتها ببروتوكولات

لتشخيص مسببات الأمراض من خلال اختبار RT-PCR، و منهجيات التجارب السريرية المسجلة لكل مركز تشخيصي.

5- الاتحاد الأوروبي: أتاح أرشيف الفيروسات الأوروبي (*Global Evag*) الذي أتاح بالفعل أكثر من 1000 مجموعة تدعم تشخيص الفيروسات التاجية الجديدة في حوالي 79 دولة حول العالم، و على المستوى البحثي، تنسق المفوضية من خلال شبكة التعاون البحثي العلمي من أجل الاستعداد للأمراض المعدية (*Glopid-R*) مع منظمة الصحة العالمية و ممولين آخرين لضمان تغطية الفجوات البحثية .

6- مجموعة عمل التنبؤ الفيروسي: التي تعتمد على استخدام تقنيات المراقبة التقنية المستندة إلى مصادر المعلومات غير الحكومية للتنبؤ بالأمراض المعدية الناشئة و المستحدثة، مثل مجموعة عمل التنبؤ الفيروسي العالمي (*GVE*)، و خريطة الصحة العالمية (*Health Map*) التي تحاول البقاء خطوة متقدمة على احتمالات تحرر الفيروسات و تفشي مسببات الأمراض .

المحور الرابع : السيناريوهات المستقبلية للأمن الصحي العالمي ما بعد فيروس كورونا

إن التخطيط لمرحلة ما بعد فيروس كورونا هو دراسة المستقبل و التنبؤ بما ستكون عليه الأوضاع و بالتالي الاستعداد و وضع التدابير الوقائية و لمعرفة الأوضاع المحتملة للأمن الصحي العالمي ما بعد فيروس كورونا- كوفيد 19 نضع ثلاث سيناريوهات محتملة.

أولا : سيناريو استمرار الأوضاع الحالية للأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا

الذي يتعلق بعملية إسقاط خطي لاتجاه و صورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل و استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل.

تكشف نتائج مشروع مؤشر الأمن الصحي العالمي *Global Health Security* عن بيانات تؤكد أن أكثر الدول حصلت على تقييم منخفض في المؤشرات المتعلقة بالقدرة على التعامل مع الكوارث البيولوجية.

أكدت نتائج التقييم أنه لا توجد دولة واحدة من أصل 195 دولة، استعدت تماما للتعامل مع الأوبئة و الجائحات و هو ما يشمل الدول ذات الدخل العالي، و أشار التقييم الذي نفذه خبراء من

13 دولة أن متوسط الدرجة الإجمالية لمؤشر الأمن الصحي العالمي بين دول العالم يبلغ 42.2 من أصل 100 درجة، كما لم يتجاوز متوسط الدرجة الإجمالية للمؤشر عند ستين من الدول ذات الدخل العالي 51.8 من أصل 100 درجة، حسب التقرير الذي صدر قبل ظهور وباء Covid-19 بنحو شهر، كما يهدف هذا المشروع إلى تقييم قدرة الدول على منع الأوبئة و التخفيف من حدتها و هو يستند إلى عدد من المؤشرات الرئيسية و الفرعية التي توفرها المعلومات مفتوحة المصدر[21].

إن حالة الخوف العالمية التي ولدها فيروس كورونا المستجد، قد تدفع العالم إلى أزمة اقتصادية عميقة تعرض الاقتصاد العالمي لخسائر لم يشهدها من قبل، كون ذلك الخوف أصبح هو المحرك الأساسي لعملية اتخاذ القرار، بداية من القرار البسيط في حياة الناس المتعلق بشراء الاحتياجات الاستهلاكية، وصولا إلى القرارات الحكومية، المتعلقة بآليات المكافحة و الآليات الاقتصادية اللازم تبنيها[22].

إن جهود و مساعي تحرير الإنسان من الحاجة و الخوف كضرورة للاستقرار الوطني و الإقليمي والدولي بتحدياتها المختلفة يجعل من تكريس منطق التعاون بين الدولة و الفواعل غير الدولاتية و تحقيق استجابات متكاملة المنطق الأكثر فعالية، فالعمل في إطار شراكة يسمح بتعبئة متعددة المستويات لعملية صيانة الأمن الإنساني، و بتطوير أجندة متعددة القطاعات، تعمل على صياغة إستراتيجية مشتركة لمواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني بمنعها أو على الأقل التقليص من حدتها في إطار عملي[23].

إن الوصول إلى عقار للتخلص من الكورونا، يمر بمراحل اكتشاف العقار ثم تجريبه ثم إنتاجه على نطاق واسع ثم توزيعه، و هو ما يعني أن الكورونا سيرافق الاقتصاد العالمي لفترة لن تقل عن سنة واحدة، و هو ما يعني استمرار الآثار السلبية التي قد تتسبب بآلام اقتصادية حادة لا سيما في الدول الفقيرة لفترة تطول أو تقصر طبقا لآليات التكيف السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في كل دولة، و طبقا لسرعة الوصول للعقار الشافي و عدم مواجهته مرة أخرى في السنة القادمة 2021[24].

ثانيا : سيناريو تحقيق الأمن الصحي العالمي بعد فيروس كورونا -كوفيد19-

يركز هذا السيناريو على حدوث تغيرات و إصلاحات، و في نهاية المطاف يتم تحسن في اتجاه الظاهرة، لعل الجوانب التي ستشهد تحسنا في عالم ما بعد فيروس كورونا و لها علاقة بالأمن الصحي نذكر:

1- الجانب الإنساني: بعد أن ضرب الفيروس كل دول العالم و وضعته بعد ذلك منظمة الصحة العالمية بأنه أسوأ وباء عالمي، سيقدم العالم و الشعوب على وجه الخصوص على التفكير جديا بتقديم خيارات الجانب الإنساني على الجوانب الأخرى لا سيما المادية منها التي فرضت نفسها في العقود الأخيرة على كل المجريات و منها الصحة البشرية، فيما تبقى الشركات العابرة للحدود المسيطرة على الشركات العلاجية و المخبرية تتاجر بأرواح البشر من أجل الكسب المادي بعد اختراع العلاجات.[25]

إن آليات التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا تحتاج إلى إعادة النظر سريعا خاصة بعد أن كشفت الأزمة الأخيرة عن افتقار النظام الدولي لأطر قانونية لتسيير مثل هذه الأزمات، في ظل تبني الدول منظور المصالح الذاتية و افتقار ها الفادح للكفاءة مقابل ظهور دول أخرى عمدت على تقديم الدعم للدول الأكثر تضررا من انتشار فيروس كورونا و هو ما قد يدفع بالبعض نحو إعادة تقييم النظام العالمي و الحديث عن إعادة الهيكلة انطلاقا من فرضيات الأمن الإنساني و تأسيسا على العلاقات الدبلوماسية الطبية.[26]

2- الجانب العلمي و الصحي: نبهت هذه الأزمة إلى أولوية اتجاه الدول لزيادة الإنفاق على الصحة و البحوث العلمية و الطبية و الدوائية للحفاظ على حياة البشر بدلا من الإنفاق المتزايد على سباق التسلح الذي يهدد حياة البشر، إن تقدم الأمم يقاس بحجم الإنفاق على الصحة و التعليم، و الذي يصل في معظم الدول إلى 40 % من إجمالي الإنفاق الحكومي[27].

يبدو أن نتيجة الإحساس بالتداعيات الخطيرة على الجميع صرفت توجه الدول الكبرى باتجاه خبراء القطاع الصحي لمواجهة الأزمة، و هو ما قد يزيد من المنافسة بين هذه الدول من ناحية خصوصا شركات الأدوية و ما يترتب عن ذلك من مكاسب تجارية و تعزيز القوة الناعمة للدولة،

لكنه قد يدفع باتجاه تكاثف الخبرات و تعاونها من خلال المشاركة في الاكتشافات ذات الصلة من ناحية أخرى، و هو الأمر الذي حث عليه عدد كبير من النخب العالمية و تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد من 188 دولة، و الأرجح أن هذا التوجه ليس محصورا في الأقطاب الدوليين فقط، خصوصا أن الفيروس غير منحاز لأحد في حربه لا طبقيا و لا قوميا و لا دينيا مما يجعله عدوا للجميع و هو ما يعزز بقدر ما المواجهة المشتركة [28].

يتوقع أن يطور لقاح فيروس كورونا المستجد و يطرح خلال عام واحد و ذلك بفضل تبادل المعلومات على الصعيد العالمي بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي لتحليلها و تركيب اللقاح حيث يعتبر الذكاء الاصطناعي شريك مهم في تطوير الدواء لأنه يسرع المساعي البشرية و يكملها.

3- **الجانب الاقتصادي**: إن انغلاق الدول نحو الداخل و غلق حدودها مع الآخرين يؤشر في المستقبل إمكانية إحلال و عودة المكانة المفقودة و الاعتبار للإنتاج الوطني المحلي بدلا عن الإنتاج العالمي الذي أصبح عامل قلق و عدم ثقة من قبل الجميع، و هو ما يعني منح استقلالية أكبر للمنتج الوطني و تدعيمه مقارنة بالاقتصاد العالمي و لا سيما على صعيد الدول محدودة القدرات عبر تنشيط إمكانات و مصانع الدول داخل حدودها و تعزيز فكرة الإنتاج الوطني، مما يعني كسر حاجز الاستيراد الخارجي و الاعتماد على الداخل[29].

مع انخفاض الدعم الخارجي في ظل اجتياح الفيروس للعالم ظهرت الحاجة الماسة للعديد من المستلزمات الطبية و بالتالي تتعرض القوافل و السفن المرسلة من الدول العظمى للقرصنة، و هذا بدوره يدفع القراصنة لسرقة و قرصنة البواخر الناقلة للمعدات الطبية، الذي يعد تهديدا للأمن القومي الصحي للدول النامية، و بالتالي هناك فرصة لتعزيز سياسات الاقتصاد الصحي على صعيد التصنيع المحلي للمستلزمات الطبية و دعم المبادرات المحلية لتصنيع أجهزة التنفس و بالتالي فتح آفاق عمل جديدة يمكنها أن تكون فرصة مستقبلية تساهم في الحد من البطالة[30].

4- **الجانب السياسي**: بعيدا عن الأجندات التي تحملها الأطراف المنادية أو الرافضة لعودة دور الدولة، فقد جاءت أزمة كورونا الصحية أو ما يعرف بفيروس كوفيد - 19- ليضع الجميع في توجه واحد هو المطالبة بتعظيم دور الدولة و استردادها لمكانتها في حماية المجتمع، كون أن الدول أوجدت

في الأصل من أجل الحفاظ على المجتمعات و خدمتها، فمن مهامها الحفاظ على صحة المواطن[31] ، و ما يجب مقاومته في عالم ما بعد كورونا هو محاولة بعض الدول لإبقاء بعض القيود على مواطنيها و التي إن كانت تصلح في ظروف مقاومة الوباء إلا أنها و بعد زوال الأزمة تصبح عائقا للتنمية و البناء على نجاح الدولة في مواجهة أزمة وجودية ضربت صميم العمل الإنساني و إنتاجيته، ما يحتاجه العالم هو المزيد من الانفتاح و الديمقراطية و ليس المزيد من السلطوية[32].

ثالثا : سيناريو عدم تحقيق الأمن الصحي العالمي بعد فيروس كورونا -كوفيد 19-

يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات تحدث قطيعة مع المسارات و الاتجاهات السابقة، و من بين المؤشرات المحتملة لازدياد تدهور الأمن الصحي العالمي بعد فيروس كورونا – كوفيد 19- نعتمد على دراسة قام بها مركز " راند " و هو من مراكز التفكير الأمريكية حيث تؤكد هذه الدراسة أن العديد من أخطار الأمن الصحي العالمي من غير المحتمل أن تجد حلولا مع 25 سنة القادمة، و تحديات جديدة ستتضاعف حدتها بلا شك[33] بالاضافة الى المؤشرات التالية :

1- صعوبة احتواء فيروس كورونا: من التحديات التي تواجه احتواء فيروس كورونا - كوفيد 19 - نذكر:

أ- **قصور نظم الصحة الحالية في بعض الأقاليم**: يمثل أحد التحديات التي يفرضها الفيروس، هو أن بعض الإصابات الخفيفة لفيروس كورونا تشبه حالات البرد العادية و يلاحظ أن النظم الصحية العامة غير مجهزة لاختبار كل شخص يعاني أعراض الأنفلونزا، و من ثم فرض الحجر الصحي على جميع المصابين بالمرض، و كل من تعاملوا معه لمنع انتشاره، على الرغم من هذه الصعوبة، فإن هذا ما يجب فعله لمنع انتشاره[34].

ب- **طول فترة تطوير لقاح مضاد للفيروس**: أن الفترة الزمنية التي سيصل فيها العالم إلى عقار يلجم انتشار الفيروس، و بالتالي امتصاص آثار التكلفة البشرية و الاقتصادية، مسألة متروك تقرير مدتها بيد المختبرات العلمية، فإذا رافق الفيروس العالم حتى سنة 2021 كما ترى بعض التقارير فإن التداعيات ستكون عميقة اقتصاديا و بشريا و لكن هناك مراكز علمية أكثر تفاؤلا من هذه. [35]

ج- **دور الصين المتأخر في احتواء المرض:** حيث تأخرت الصين في الإبلاغ عن الفيروس فور ظهوره، و هي الفترة المهمة لاحتواء الفيروس، و كذا تباطؤها في تطبيق الحجر بعد الإعلان عنه مما أدى إلى مغادرة العديد من الأفراد مدينة "ووهان" مما أدى إلى انتشار المرض في الصين ثم إلى بقية دول العالم.

2-نشوب حرب اقتصادية: بعيدا عن نظرية المؤامرة وراء انتشار الفيروس، تدور حرب اقتصادية شرسة متعددة الأطراف بين أمريكا و الصين و الاتحاد الأوروبي، و سيكون تأثير كورونا طويل الأجل على مستقبل الحياة البشرية، و يستدعي تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد من المبكر التنبؤ به، و إن كان يمكن التوقع بعض ملامحه[36].

و وفقا لصندوق النقد الدولي فإن العديد من البلدان ليست لديها الإمكانيات المالية لزيادة الإنفاق الصحي أو حماية مواطنيها و لا يمكنها الوصول إلى أسواق التمويل الدولية خاصة التي تعيش حروبا كاليمن و سوريا و ليبيا و غيرها.

و من جانب آخر و على المستوى الاقتصادي، كشف الفيروس أن الاقتصاديات الليبرالية باتت بحاجة لتدخل الدولة أي دعم بعض القطاعات و في مقدمتها قطاع الصحة و قريبا سيتطلب الاقتصاد دعم قطاع الإنتاج و لا سيما مع إقرار قوانين الدفاع الوطني في عدة دول كالولايات المتحدة و بعض الدول الأوروبية و هذا يعني ضرورة أن يكون دور أكبر للدولة في الاقتصاد[37].

3-تزايد معدلات الفقر و تراجع مستوى المعيشة: قد يكون للتوزيع الجغرافي للمعرضين لفقدان و وظائفهم حول العالم بسبب أزمة كورونا أهمية أيضا في التعرف على عدد المعرضين للفقر، فوفق السيناريوهات المتصورة من قبل منظمة العمل الدولية، فإن النسبة الأكبر للمعرضين لفقدان وظائفهم بسبب الأزمة تتركز في الدول صاحبة الدخل المرتفع بإجمالي 14.6 مليون شخص، و بنسبة تصل إلى (59.1 %) من الإجمالي العالمي، في الوقت الذي يرجح أن يصل فيه هذا العدد إلى 7.4 ملايين شخص في الدول متوسطة الدخل و بنسبة (29.9 %) بينما يصل عدد هؤلاء في الدول منخفضة الدخل إلى 2.8 مليون نسمة، و بنسبة 11 % من الإجمالي العالمي[38].

وفي حال استمرار الأزمة الحالية لفترة طويلة، من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء في العالم.

4- تصاعد تهديدات الأمن الغذائي: حذرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة و منظمة التجارة العالمية و منظمة الصحة العالمية من أن تتسبب موجة القيود على التصدير في نقص السلع الغذائية في السوق العالمية و كذا صعوبة حركة العاملين في قطاعي الزراعة و الغذاء مع تفاقم الأزمة و طول أمدها الزمني مما يؤدي إلى تحول دول و مناطق مهددة بأزمات الغذاء.

بما أن فيروس كوفيد - 19- لا يفرق بين أحد فإن 55 دولة و مناطق التزمت البيوت فإن 135 مليون شخص مهدد باللاأمن الغذائي، و كذا الأفراد الذين هم بحاجة للغذاء و المساعدة الغذائية، الكل عرضة لنتائج هذه الجائحة، و يضاف إلى ذلك الذين حوصروا و الذين لا يملكون القدرات للتعامل مع هذه الأزمة مما انعكس سلبا على الصحة و المظاهر السوسيو اقتصادية[39] .

لكن إذا استمرت الأزمة لفترات طويلة في المستقبل فإن السيناريو الذي نراه قابلا للتحقيق هو إعادة صياغة مفهوم العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث سيكون تركيز الدول على اقتصادياتها في المقام الأول مع المحافظة على قدر من العلاقات الخارجية.

و في ظل هذه الضائقة الاقتصادية ستكون قدرة بعض الدول على تحمل الضغوط أعلى من قدرة دول أخرى، و سيتوقف ذلك على عوامل عدة أهمها: مدى غنى أو فقر كل دولة و مدى التنوع الذي يتمتع به اقتصادها، و قد يصل الأمر في حالة استمرار الأزمة لفترة طويلة إلى قدرة اقتصاد الدولة على تأمين احتياجاته ذاتيا حيث أن الدول الفقيرة غير مؤهلة من فعل ذلك بمفردها و بالتالي تكون مجبرة على الاقتراض لمواجهة تبعات كورونا خاصة من البنك الدولي و من جهة أخرى فإن المنظمات الاقتصادية الدولية لن تكون قادرة على مساعدة جميع الدول.

إن الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد كورونا من المرجح أن تختلف عما كانت عليه في السابق، مع تباين التأثيرات المحتملة وفقا لخصوصية و طبيعة كل نظام سياسي و البيئة التي يتفاعل بها، و مع شيوع حالة عدم اليقين إزاء التطورات المرتبطة بالمرحلة اللاحقة، خاصة و أن تفشي الفيروس ما زال قائما و لم ينته بعد ، فإن كل التطورات قائمة و محتملة حتى يتم القضاء بشكل كامل على الفيروس و هذا من شأنه أن يمثل قوة دفع باتجاه تعزيز أدوار الدولة بشكل كبير خاصة و أن أغلب

الاختصاصات التي اكتسبتها الدولة خلال مرحلة فيروس كورونا قد لا تتخلى عنها لا سيما في الدول الأكثر تضررا من تداعيات الجائحة[40].

إن انتشار فيروس كورونا سيدفع الدول إلى تغيير مفهوم الأمن القومي الخاص بها و ستعيد الدول بناء المنظومة الأمنية و الاستخباراتية بشكل يضمن إدخال الأمن الصحي لمنظومة الأمن القومي و خصوصا لدى الدول العظمى، بحيث تستعمل تلك الدول على تطوير مفهوم الأمن الصحي و التركيز على هذا الجانب خصوصا بعد الدمار الهائل في المنظومة الاقتصادية و البشرية العالمية كنتيجة من انتشار فيروس كورونا .

وعلى الرغم من القفزة الكبيرة التي شهدتها القوى الكبرى، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام النيولبيرالي من أسواق حرة و تجارة واسعة و تقنيات متطورة، كشف داء كورونا الفيروس الصغير عن سوءات السياسيات النيوليبرالية القائمة على الوحشية الجاهلة و التي ركزت على الاقتصاد دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية مما فرض إعادة النظر في مفهوم قوة الدولة، و قد اتضح جليا أن القوة الحقيقية للدولة ليس في قوتها الاقتصادية و ترسانتها العسكرية لكن في مدى تركيزها على الجوانب الداخلية و الاستثمار فيها و أن القاعدة الأساسية لتحقيق الأمن القومي هي مدى قوة و صلابة المنظومة الوطنية و محورها الفرد/ الإنسان[41].

إن القوة الصحية أصبحت محدد هام في إعادة صياغة قوة الدولة في فرض نفسها على الصعيد العالمي في ظل انتشار كورونا و قد ساهمت الصين لأن تتقدم في هذا المجال لتحتل مرتبة متميزة في قوتها الصحية في التعاطي مع تلك الجائحة، إن مستوى القوة الصحية يتمثل في توفير الكوادر المهنية و المستهلكات الطبية، و الموارد المادية و إنشاء المستشفيات الميدانية وفق طبيعة الأزمة بأقصر وقت و أعلى جودة في الخدمة الطبية لتمنح المريض فرصة الحياة أو النجاة من الموت[42].

كما يتوقع ريتشارد ن. هاس (*Richard N. Haass*)أن العديد من الدول ستواجه صعوبة في التعافي مع تكريس أكثر لضعف الدولة، و ستصبح الدولة الفاشلة أكثر انتشارا في العالم، كما أن الأزمة ستسهم بشكل كبير في تدهور العلاقات الصينية- الأمريكية و ضعف الاتحاد الأوروبي، و من

الايجابي في الأمر أننا سنشهد تعزيز و لو بشكل نسبي لإدارة الصحة العالمية [43] و يلخص لنا إيان بريمر (*Ian Bremmer*)تطورات عالم ما بعد فيروس كورونا بقوله أن هذا الفيروس أدى إلى تعجيل ثلاثة من الاتجاهات العامة الجيوسياسية التي تشكل نظامنا العالمي القادم و الذي سيكون في انتظارنا:[44]

الاتجاه الأول هو **اللاعولمة** (*demondialisation*) ، فالمصاعب اللوجيستية التي أبرزتها الأزمة الحالية تشير بالفعل إلى التحول بعيدا عن سلاسل التوريد العالمية ولكن مع تزايد الصعوبات الاقتصادية، فإن **النمو الحتمي للقومية و سياسة "وطني أولا "** سيدفعان الشركات إلى توطين عملياتها التي تمنح الأفضلية للعرض الوطني و الإقليمي.

و الاتجاه الثالث هو **صعود الدور الجيوسياسي للصين** الذي حضرت له منذ ثلاثة عقود، ولكن بينما نجحت الصين في التحول إلى قوة اقتصادية و تكنولوجية عظمى، لم يتوقع أحد أن تصبح قوة عظمى ناعمة، و من شأن هذه الأزمة تغيير الوضع في ظل استمرار الدبلوماسية الصينية تجاه الأزمة خاصة أنها كانت أكثر فاعلية عن بقية الدول في استجاباتها لها.

خاتمـــة

على الرغم من ارتفاع درجة خطورة الفيروسات العابرة للحدود إلا أن فيروس كورونا –كوفيد 19- يعد الأخطر نتيجة لسرعة و اتساع درجة انتشاره عبر أنحاء العالم، و تهديده للأمن الصحي العالمي مما جعل منظمة الصحة العالمية تصنفه أنه جائحة.

إن انغلاق الدول نحو الداخل يؤشر في المستقبل إمكانية عودة المكانة المفقودة و الاعتبار للإنتاج الوطني و المحلي، و كذا تباين كيفية التعامل مع فيروس كورونا على المستوى العالمي يؤشر إلى ضرورة تطوير الدول النامية لاقتصادها و إعادة النظر في سياساتها الصحية و الحاجة إلى تنمية اجتماعية و صحية شاملة لمواجهة الأوبئة.

لقد أثبتت أزمة كورونا أن الدول التي لها نظم حوكمة فاعلة هي الأقدر على مواجهة الأزمات و التغلب عليها، و من الإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا نذكر:

- توحيد الجهود لتأسيس نظام فعال للإنذار المبكر بالأمراض المعدية و الأوبئة و تفعيل ذلك من خلال الحرص على تعزيز جهود البحث و تطوير الاختبارات التشخيصية و تحديد تدابير الصحة العامة للسيطرة على انتشار الوباء.
- تأسيس منظومة ذكية لإدارة الأزمات الصحية العالمية و تشجيع التعاون بين الدول لرفع كفاءتها و استجابتها للتعامل مع هذه الأوبئة .
- وضع نظام إدارة المخاطر يكون مصدرا للمعلومات للمجتمع و التواصل مع الأنظمة الدولية الأخرى لإدارة الأزمة وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك .
- وضع نظام صحي شامل قادر على التعامل مع الأوبئة و الفيروسات العابرة للحدود.
- الاستثمار في الإنفاق العالمي و التركيز على البحث العلمي و التعاون بين المخابر العلمية على الصعيد العالمي خاصة في الميدان الصحي.

الهوامش والمراجع:

[1] *Vanja Rokvic, Zoran Jeftic, Health issues as security issues, 11/3/2015, consulted on:20/6/2020. https://www.researchgate.net/publication/305860395.*

[2] بلخير آسية، "الأمن الصحي العالمي: متطلبات الترشيد و ضرورات الاستدامة "، مجلة العلوم السياسية و القانونية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (6)، يناير 2018، ص 244.

[3] جراية الصادق، " تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الوادي، المجلد (5)، العدد (8)، جانفي 2014، ص 26.

[4] قط سمير، نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم و مقاربات، دار علي بن زيد للطباعة و النشر، بسكرة، 2016، ص 85.

[5] بن جديد عبد الحق، بن قيطنة مراد، " الأمن الصحي في عالم من دون حدود: هواجس متنامية و مضامين متباينة" ، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، 2016 ،العدد (3)، ص 46.

[6] *Aldis William ," Health security as a public health concept a critical analysis" ,Health policy and planning ,London school of hygiene and tropical medicine , vol 23, issue 6, November 2008, p370.*

[7] محمود شاكر، بن عبد العزيز الحرفش خالد، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 11.

[8] *Youde Jeremy , Enter fourth Horseman : Health security and international relations theory, 4 may 2016 , consulted on 1/5/2020 .http://www.researchgate.net/publication, 2374497080,.*

[9] قط سمير، المرجع السابق، ص 100.

[10] بن جديدعبد الحق، بن قيطنة مراد، المرجع السابق، ص 48.

[11] بلخير أسية، المرجع السابق ، ص 247.

[12] *Kathryn E Bouskill, Elta Smith, Global health and security threats and opportunities, December 2019,p1,consulted on 20/5/2020 . https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE332.html .*

[13] منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد -19-)، 2020، تصفح المقال في 2020/5/1، عبر الرابط:
http:/www.Who.int/ar/emergencies/diseases/ novel. Corona virus- 2019/ advice –for- public/ q-a-corona virus .

[14] علي صلاح، " ملامح جديدة للإقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا"، مجلة دراسات خاصة، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، العدد (4)، 13 أفريل 2020، ص 4.

[15] نفس المرجع، ص6.

[16] العظم إيثار، " الاستعداد للجائحات العالمية، الواقع و التنظير"، 28 مارس 2020 ، تصفح المقال: 2020/5/1، عبر الرابط:
https://a/ghad.com

[17] بوحريص محمد الصديق، " الصحة العامة وراء الحدود الوطنية: حول مفهوم الصحة العالمية في الخطابات السائدة حوله"، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة باتنة -1-، العدد (7)، جويلية 2014، ص 279.

[18] غليون عماد، ملامح اقتصاد عالمي جديد ما بعد كورونا، 25 مارس 2020، تصفح المقال في : 2020/4/24، عبر الرابط:
https://thelevantnews.com/2020/03

[19] عبد العزيز سالم سارة، مبادرات عالمية لتفعيل أنظمة الإنذار المبكر للأوبئة، 2020/4/30، تاريخ التصفح :2020/6/2
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5557

[20] للاطلاع أكثر أنظر: عبد العزيز سالم سارة ،الموقع السابق .

[21] العظم إيثار، المرجع السابق، ص 1.

[22] علي صلاح، المرجع السابق، ص 17.

[23] إدري صفية، " الأمن الإنساني في منطقة الساحل، نحو مقاربة تعددية متساندة لتفعيل منطق التعاون بين الدولة و الفواعل غير الدولية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة -1-، العدد (13)، جويلية 2018، ص .484

[24] عبد الحي وليد، مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد-19) *2020/7/14*، تصفح المقال في 2020/5/2 متوفر على : *https://ummah-futures.net*

[25] شبيب أسعد كاظم و آخرون، عالم ما بعد كورونا، كيف سيكون؟ 2020/3/25 ،ص 2 ، تم التصفح في 2020/6/20 عبر الرابط : *https://m.annabaa.org/arabic/views/22648*

[26] بوكور منال، منصوري محمد، "دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كورونا المستجد (covid 19)"، حوليات جامعة الجزائر -1- جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد (34)، عدد خاص، 2020، ص .112

[27] الحفناوي كريمة، فيروس كورونا، التحديات و التعاون و التكاثف، جريدة الدستور، 28 مارس 2020، تم التصفح في 2020/5/4 عبر الرابط : *https://www.* dostor.org/3043880

[28] عبد الحي وليد، المرجع السابق، ص.3

[29] كاطع سليم و آخرون، عالم ما بعد كورونا، كيف سيكون؟، المرجع السابق، ص .3

[30] المغير محمد محمد عبد ربه، "جائحة فيروس كورونا فرصة لتحقيق العدالة الإنسانية"، مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث و إدارة الفرص، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد (2)، العدد (5)، أفريل 2020، ص .17

[31] أحمد طاهر، كورونا و عودة الدولة أزمات الداخل و تحديات الخارج، 30 مارس 2020 ، تم التصفح في 2020/5/4 عبر الرابط : *https://arb.majalla.com/node/83716 /*

[32] المعشر مروان، أزمة كورونا و إمكانية التغيير للأفضل، جريدة الشرق الأوسط، العدد (15098)، 30 مارس 2020 ، ص 3 ،تم التصفح في 2020/6/20 عبر الرابط : *https://aawsat.com/home/article/2206101*

[33] *Kathryn E Bouskill, Elta Smith , op.cit , p.18*

[34] مركز المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة ،التهديدات غير التقليدية :كيف تؤثر الأوبئة على الامن الدولي ، 13 فيفري 2020 ، (تم التصفح في : 2020/5/1) *http://www.demowork.net/ar-AE/Activity/Item/162/.*

[35] عبد الحي وليد، المرجع السابق، ص3.

[36] غليون عماد، المرجع السابق ، ص2.

[37] أحمد سرحان و آخرون، عالم مابعد كورونا كيف سيكون؟، المرجع السابق، ص.7

[38] علي صلاح، المرجع السابق، ص .9

[39] *United Nations World food programme, 2020 Global report on food crisis, 20 april 2020;consulted on : 20/4/2020 , available : https://www.WFp.org/ publications/2020.global. report -Food- crises.*

[40] الهرش أحمد فايز، "أزمة فايروس كورونا: الدولة و دور جديد للدولة إقتصاديا"، مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة، جامعة الجلفة، المجلد (3)، العدد (2)، 2020، ص .243

[41] بن رمضان العربي، "الأبعاد السياسية و الاقتصادية لفيروس كورونا في ظل نظام العولمة"، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، المجلد (2)، العدد (2)، جوان 2020، ص ص: 270- 271.

[42] المغير محمد محمد عبد ربه، المرجع السابق، ص 18.

[43] بلعيشه محمد، " كيف سيبدو العالم بعد جائحة الفيروس التاجي"، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، العدد (4)، أفريل 2020،ص 167.

[44] *Ian Bremmer, ''En quoi le monde sera-t-il différent après la covid -19- ?'', finances et développement ,Fonds Monétaire international, Volume 57, N° 2, Juin 2020, p : 29.*